أوراق اقتصادية

6

سلسلة اقتصادية تصدرها جمعية الاقتصاديين البحرينية - (6) ديسمبر 2003

الاقتصاد والمجتمع البحريني في ضوء ميثاق العمل الوطني

إعداد

مجموعة من المختصين

إصدار
جمعية الاقتصاديين البحرينية

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
2003
رقم الإيداع فى المكتبة العامة
3690 د.ع / 2003م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعّبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي جمعية الاقتصاديين البحرينية

جمعية الاقتصاديين البحرينية
ص.ب 26363- المنامة - البحرين
هاتف 723444

سلسلة أوراق اقتصادية

سلسلة اقتصادية تعنى بنشر الدراسات والبحوث والمحاضرات الاقتصادية

هيئة التحريـــر

- الدكتور عبدالله الصادق
- الدكتور أحمد اليوشع
- الدكتور هاشم البـــاش
- الاستاذ عبدالله جناحي

ترحب الجمعية بجميع النتاجات ذات العلاقة والمعّدة من قبل أعضاء الجمعية أو المهتمين بالقضايا الاقتصادية فى البحرين والوطن العربى

العدد (6) - ديسمبر 2003 - السنة الثانية

تقديم

نظمت كل من جمعية الاقتصاديين البحرينية وجمعية الاجتماعيين البحرينية ونادي الخريجين حلقة نقاشية حول الاقتصاد والمجتمع البحريني في ضوء ميثاق العمل الوطني، وذلك في الأسبوع الأخير من شهر يناير من العام 2001. حيث أكد الجميع على ان الميثاق في حالة تفعيلة سوف يجعل ثمار النمو والتطوير تصل إلى مختلف فئات المجتمع ويعزز الابعاد الرئيسية للتنمية، كما أكد الجميع ان الميثاق هو إطار وطني يؤكد التوجهات الاقتصادية ويرسخ التنمية العادلة اجتماعياً، كما يؤكد على الحرية الاقتصادية.

لقد كانت مشاركة نخبة من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين أبلغ الأثر في إثارة العديد من المداخلات والتساؤلات التي أكدت على أهمية التوجه نحو مزيد من الاصلاحات التي من شانها أن تدعم المبادئ التي جاء بها الميثاق من أجل مستقبل أفضل للبحرين وشعبها.

ففي ورقتي الدكتور عبدالله الصادق الرئيس الحالي لجمعية الاقتصاديين البحرينية، والدكتور هاشم الباش رئيس اللجنة الثقافية الحالي للجمعية، تركيز على الابعاد التنموية والاقتصادية للميثاق، وفي ورقتي الاستاذة هدى المحمود رئيسة

جمعية الاجتماعيين البحرينية آنذاك والاستاذة أنيسة فخرو عضوة الجمعية، تركيز على الابعاد الاجتماعية ومقارنة بين الدستور والميثاق وما ينبغي أن يتحقق، كما شارك في الندوة الكاتب الصحفي علي صالح، حيث لم نتمكن من الحصول على مداخلته التي ألقاها شفوياً، وتعتذر هيئة التحرير على هذا النقص في نشر أوراق العمل الخاصة بهذه الندوة المهمة التي جاءت في مرحلة كان المجتع المدني في حالة من النقاش الجاد البناء لتعزيز دولة القانون والمؤسسات وتعزيز قيم الحق والعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية في البلاد.

هيئة التحرير

الورقة الأولى

الميثاق والهدف الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية

للدكتور: عبدالله الصادق
جمعية الاقتصاديين البحرينية

الميثاق والهدف الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية

الدكتور . عبدالله الصادق*

مقدمة:

إن الاقتصاد البحريني ليس اقتصاداً متخلفاً أو فقيراً ولكنه اقتصاد نام وحديث ومندمج في الاقتصاد العالمي . ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك ؟ في رأى الشخصي يشكل هذا الموضوع التحدي الرئيسي التي تواجهه عملية التنمية في الاقتصاد البحريني – وكذلك الحال في جميع اقتصاديات دول العالم – وهو تحقيق نمو في مجموع النشاطات الاقتصادية من صناعية وخدمية أو بالتعبير الاقتصادي نمو في الناتج المحلي الاجمالي. ولكن ينبغي أن يكون هذا النمو مطرد – أي أن لا يشهد تذبذباً كبيراً. كما إنه لابد أن يفوق نمو معدل السكان وذلك بقصد عدم

---

*باحث اقتصادي

تراجع مستوى دخل الفرد وبالتالي مستوى المعيشة في البلاد. ولقد أكد الميثاق على هذه المسألة بوضوح حين يقول: "الا أنه لابد من اتباع السياسات التي تؤدي إلى توازن معدل النمو الاقتصادي مع المعدل العالي للنمو السكاني".

ولكن ما هي فوائد النمو الاقتصادي؟ تكمن فوائد النمو في الواقع في تحقيق ما يلي: مزيد من فرص العمل، وأجور أعلى للعاملين، وأرباح افضل لاصحاب العمل، بمعنى آخر دولة غنية ومستويات معيشية عالية. ويبقى القول ما هي متطلبات هذه النمو؟ هنا بيت القصيد.. والتحدي الكبير. فلقد فشلت دول في تحقيق هذه المتطلبات وبالتالي تراجع التنمية فيها وتحولت إلى مجتمعات فقيرة.

هناك دول نجحت في تحقيق هذه المتطلبات وبالتالي تقدمت التنمية فيها وأصبحت هذه المجتمعات غنية. أما السؤال الذي يفرض نفسه فهو حول ماهية هذه المتطلبات. والاجابة تتمحور في

الواقع، حول المقولة التالية المشهورة "لكي تستطيع أن تنمو ينبغي أن تستثمر" أو "تحقيق النمو في المستقبل يستلزم استثمار في الحاضر".

ينمو الاقتصاد البحريني في حدود (4.5٪) في المتوسط. والسؤال: هل هذا هو معدل النمو المناسب للاقتصاد البحريني. للاجابة ينبغي أن نناقش هذا الموضوع ضمن الاطار الواسع لموضوع النمو الاقتصادي. ففي البداية يجدر الاشارة إليه بان معدل نمو السكان هو في حدود (3.5٪). وعليه ، ينبغي الاتفاق على ان معدل النمو الاقتصادي يجب ان لا يقل عن هذا المعدل كضرورة حتى نحافظ على مستوى المعيشة الحالي للفرد. أما كهدف، فلابد أن يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل نمو السكان، أما المسالة الثانية، فانه ضمن سياق هذا المعدل الحالي لمعدل نمو الاقتصاد الوطني، فأننا نشهد تراجعاً في نمو متوسط دخل الفرد وذلك بسبب تزايد حجم صافي التحويلات الخارجية

المتجهة إلى الخارج. وعليه، فاذا أردنا ان نمنع تراجع متوسط دخل الفرد الحالي والذي وصل إلى (2947.93) دينار في العام 2001مقارنة بـ (3340.33) لعام 1996، فانه من المهم ان يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من المعدل الحالي الذي هو في حدود (4.5٪) حتى نستطيع اعادة رفع متوسط للفرد إلى المستوى السابق في منتصف التسعينات. وعليه، فانني اعتقد أن (6٪) إضافة إلى ذلك، هو معدل النمو المناسب ضمن إطار اقتصاديات دول مجلس التعاون. الاجابة أن متوسط دخل الفرد في البحرين يقارب حوالي متوسط دخل الفرد " نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي" في دول المنطقة. وهناك ثلاث دول تفوقنا ودولتان أقل من متوسط دخل الفرد في بلادنا. فاذا أردنا أن ننضم إلى الشريحة العليا، علينا أن ننمو بمعدل أسرع من نمو دول المنطقة. مع الأخذ في عين الاعتبار إن قدرنا كاقتصاد صغير ان نحقق نمواً أسرع من بقية دول

المنطقة للمحافظة على الوضع الحالي. وعليه، إذا اتفقنا على أهمية تسريع معدل النمو في الاقتصاد البحريني، فمن المهم ان ننظر إلى الآلية التي تحرك عملية النمو. فحسب النظرة الاقتصادية، فان معدل النمو الحالي للاقتصاد يعتمد على معدل نمو العمل. ورأس المال (الاستثمار) من ناحية، ومعدل نمو الانتاجية من ناحية أخرى. معدل نمو العمل الحالي هو في حدود (3.6٪) اما معدل نمو رأسمال فهو في حدود (3 –2٪) وعلينا أن نعرف إن معدل نمو رأس المال يعتبر منخفضاً جداً مقارنة بمعدلات نمو رأس المال في دول شرق آسيا. بل يمكنني القول بان استمرار معدلات معدل نمو رأس المال في هذا المستوى غير مفيد للاقتصاد الوطني. وعليه فان التحدي الكبير هنا هو رفع معدل نمو الاستثمار.. وفي رأيي الشخصي ستشكل هذه المهمة رفع نمو الاستثمار سواء المحلي أو من خلال استقطاب رأس المال الأجنبي عنواناً رئيسياً أمام السياسة الاقتصادية البحرينية للمستقبل.

أولاً – الدولة والتنمية المستدامة:

يشير ميثاق العمل الوطني في الفصل الاول: المقومات الاساسية للمجتمع في بند اولاً : أهداف الحكم وأساسه إلى: "الحفاظ على الوحدة الوطنية بتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها".

فماذا نقصد هنا بالتنمية المستدامة؟ يرجع في الواقع تعبير المستدامة إلى تقرير هيئة BRUNDLAND COOMMISSION REPORT تحت اسم "FUTURE OUR COMMON" حيث يتم تعريفه كالتالي: «بالتنمية التي تلبي احتياجات الحاضر بدون اضعاف قدرة الاجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتها».

من المعروف أن الدولة في الفكر الاقتصادي ينظر إليها على أساس إن من أهم أولوياتها تكمن في ايجاد القوانين التي تنظم الاسواق. وهذه المهمة الأساسية يتفق عليها الاقتصاديون.

أما القضية الاخـرى التي أود التحدث عنها في هذا الموضـوع فـهي دور الدولة في تنظيم الاسـواق على صعيـد المنافسة . فعلى صعيـد السوق الداخلي. فأن المبادرة الفردية وهي من المبادئ الأسـاسية التي أكد عليها الميثاق، ولكن كـيف يمكن التأكد من انها تحقق اهدافـها. فـمن المعروف في النظرية الاقـتصـادية – وعلى الاقل هذا مـا ذهـب إليـه مـؤسس الاقـتـصـاد الحديث آدم سميث في مـؤلفة المشهور "ثروة الامم" في النصف الثـاني من القرن الثـامن عشـر – إلى ان سعي الفـرد لتحقـيق المنفعـة الشخصـية تؤدي في نهاية المطاف إلـى تحقيق المنفـعة العامـة للمجـتمع ككل.

ويقف من يؤكـد على هذه المقـولة، عـادة، عند هذا الحد. ولكن هذا القول أشـبه بمن يقرأ بالأية الكريمة «ولاتقربوا الصـلاة..» ولايكملها فـالشرط الحقـيقي لتحقـيق المبادرة الفردية غايتـها المجتمعـية الفضلى هو وجود المنافـسة. وفي رأى الشخصي، فـأن ايجاد

رؤية واضحة حول المنافسة المطلوبة في الاقتصاد البحريني سيشكل عنواناً رئيسياً في المسيرة التنموية المستقبلية للاقتصاد البحريني، خاصة، وانه من المهم التفريق بين فلسفة المنافسة وهيكل المنافسة. ففلسفة المنافسة هي المبدأ السائد الذي اثبتت الايام أهميته في تطوير المجتمعات. ولكن علينا ان نتفحص موضوع هيكل المنافسة.

فعلى سبيل المثال، يتسم العصر الحديث بتزايد أهمية المنافسة غير التامة IMPERFECT COMPETITION وخاصة مع تزايد أهمية صناعة المعلومات. ويتبع هذا الموضوع ظاهرة الاندماجات الاقتصادية. وهذا الموضوع هام، فالاندماج الاقتصادي يعزز الارباح من ناحية، ولكن من ناحية أخرى يعزز من هيمنة قوة الشركات في السوق. وعلينا أن نعرف أين نرسم الخط الواضح في هذا الموضوع.

أما المسالة الثانية فتتعلق بالمنافسة الخارجية،

فمن المعروف أن البحرين تتميز بحريتها الاقتصادية. ولكن إذا أردنا أن نجني فوائد هذه الحرية الاقتصادية فانه لابد ان تكون لدينا مقدرة اقتصادية تنافسية تسمح لنا بالحصول على نصيب معقول من الاستثمار سواء كان إقليمياً أو أجنبياً من ما تخلقه هذه الحرية الاقتصادية، وهذا هو ما ينبغي أن نراقبه ونحن نسعى لتأكيد حريتنا الاقتصادية في أسواق المنطقة.

ثانياً – التنمية العادلة اجتماعياً:

لقد تحدثت في هذه الورقة المقدمة باستفاضة حول أهمية تحقيق النمو الاقتصادي. بل يمكنني القول بأن الهدف الاستراتيجي للسياسة الاقتصادية البحرينية للمستقبل ينبغي أن يكون إيجاد معدل نمو اقتصاد مطرد وأعلى من معدل النمو الحالي.

ولكن تحقيق النمو الاقتصادي ليس غاية ولكنه وسيلة لرفع مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى

المعيشة وبالتالي تحقيق الرفاه الاجتماعي. وعليه، فان هناك أهمية لقيام الدولة بالتأكد من أن ثمار النمو قد وصل إلى فئات المجتمع المختلفة. بمعنى آخر، السعي إلى أن تكون التنمية المنشودة هي تنمية عادلة. ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك. ميثاق العمل الوطني يؤكد على أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وضمن هذا السياق، من الأهمية أن تعمل الدولة على دعم القطاعات الاجتماعية التي تخدم التنمية الاجتماعية مثل قطاعات التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي. ويشكل التعليم، في الواقع ، أحد المفاتيح الاساسية للتنمية الاقتصادية الناجحة. فعلى سبيل المثال، فان التعليم ينظر إليه كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي. فلقد شكلت مساهمة التعليم ما يقارب (20٪) من معدل النمو للاقتصاد الامريكي. واعتقد بان هناك ضرورة أن يشعر المواطن بوجود عائد مجز يتناسب مع مستوى التعليم. هكذا الحال في دول أوروبا وأمريكا وشرق

آسيا. وعليه، فلا عجب أن نرى تدفق العمالة الماهرة إلى قطاعات التكنولوجيا في تلك الدولة. والذي لا يمكن أن يحدث في غياب وجود أجور مناسبة تقدم العوائد المناسبة لتلك الفئات.

وختاماً فلقد حاولت أن أقدم رؤية اقتصادية للأبعاد الرئيسية للتنمية ودور الدولة فيها التي في الواقع أكد ميثاق العمل الوطني عليها. وإنني على ثقة بان ميثاق العمل الوطني سيعزز هذه الابعاد. أما كلمتي الاخيرة، فان تطبيق هذه الابعاد الرئيسية للتنمية تتطلب حاكمية مناسبة COVENANCE تتمثل في شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.